الفصل التاسع عشر

استقلال أفريقيا

المرحلة الثانية

في أفريقيا الاستوائية كانت أول معارضة للحكم الأوروبي من معارضة تقاليد المجتمعات الأفريقية والإحساس ضد القالب الذي حاول الاستعمار أن يصوغ فيه تلك المجتماعات، وهذا النوع من المعارضة هو الذي تمتاز به المناطق النائية من المستعمرات، وأحيانا كون التمسك بالتقاليد من القوة بحيث تضطر الحكومة الاستعمارية في النهاية لأن ترضخ لها.

ولكن اليوم وقد أصبحت الإدارة الأوروبية قوية وحازمة. كما أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت، فإن نوعًا جديدًا من المعارضة قد انبثق.

وبعض هذة المعارضات ليس سياسيًّا، فإنه في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية؛ حيث تقوم الإرساليات بعملها قبل التنظيم الإداري الأوروبي وحيث يؤدي التطور الأوروبي إلى تفكك عنيف في المجتمع الأفريقي، فإن المعارضة الأفريقية تجد تنفيسًا لها وتعبيرًا في الحبشة حيث تقوم كنائس مستقلة تلائم الأفريقيين، وقد يقوم أعضاء تلك الكنائس في بعض الأحيان بالثورة ضد الأوروبيين والمستوطنين الذين ينظرون إليهم دائمًا على أنهم أعداء ومحل شك، وأقرب مثل على ذلك ثورة ١٩١٥

الذي قام بها جون كيليبوي في نياسالاند .كما كانت حركة الماوماو الذي قام بها الكيكيو في كينيا من عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ مثلًا صادقًا لرد الفعل للضغط الأجنبي.

ولعل في الحركات السياسية المعارضة ما يشير بوضوح إلى السخط الفائر، وقد بدأت تلك المعارضة في أفريقيا الغربية حيث اتصل الأوروبيون بالوطنيين قبل قيام المستعمرات؛ ويدل ذلك على أنه كلما اشتدت السيطرة الأوروبية وأسرعت خطا الاستعمار، زاد الأوروبيون الوافدون وزادت سيطرتهم على شؤون البلاد كلما شعر هؤلاء بالخيبة والانعزال. وبدأوا يفكرون في تغيير طريقتهم الجديدة التي فرضتها أوروبا على أفريقيا.

وكانت طبيعة السياسة الاستعمارية هي التي تحدد الاتجاهات التي تتخذها المعارضة. ففي أفريقيا الغربية البريطانية كان نصيب الأوروبيين الحكم يعاونهم مجلس تنفيذي وآخر تشريعي. أما المجلس التنفيذي، فكان يتكون من الموظفين ويضم التشريعى نفرا قليلا من الأفريقيين الوطنيين.

وعلى ذلك كان الهدف الذي سعى إليه الأفريقيون؛ هو تحويل المجلس التشريعي إلى برلمان والمجلس التنفيذي إلى وزراء مسؤولين أمام البرلمان. وقد ظهرت هذه الاتجاهات السياسية في عام ١٨٩٠ كما كانت هي السياسة التي اتبعها المجلس الأهلي لأفريقية الغربية الذي تم تشكيله عام ١٩١٨.

أما المستعمرات الفرنسية، فكانت السلطة تتركز في فرنسا. وفي ١٨٤٨ كان المبدأ الذي يجعل من الأفريقي مواطنًا فرنسيًّا له حق الانتخاب في المجلس الوطني الفرنسي قد تقرر في السنغال أوحت هذه

السياسة للمعارضين الأفريقيين أن تركز جهودها لتخلق نفوذًا وصوتًا مسموعًا لها في قلب باريس. وقد بدأت الرابطة الأفريقية الفرنسية السياسية التي اقتبست من نظام الأحزاب في فرنسا، بدأت هذه الرابطة خلال ١٩٣٠ ولم يكن لأي أفريقي أن يتمتع بحقوق المواطن وإنما النخبة الممتازة منهم فقط. وحتى سنة ١٩٤٧ لم تمنح بريطانيا الحكم الذاتي إلا للمستعمرات ذات الشكل الأوروبي وهذا يعلل السبب؛ في أن زعماء أفريقيا الحديثة من الطبقة المثقفة وليسوا من طبقة السياسيين. ليوبولد سنجور مثلًا كان شاعرا سنغاليا يقرض الشعر الفرنسي قبل أن يصبح زعيمًا وطنيًّا. وزعيم آخر هو ج.س. دنكاه أول زعيم للحركة الوطنية التي انتهت بمستعمرة ساحل الذهب لأن تصبح دولة غانا وهو الاسم الذي اختاره دنكاه لدولته وهو مؤلف كتيب (عادات آكان ودينها) هؤلاء الرجال أمضوا وقتا طويلا في الدراسة والعمل داخل جامعات فرنسا وبريطانيا وأمريكا واندمجوا في تيار الاشتراكية المثقفة بين طلبة الجامعات في ذلك الوقت.

ومن هذا التيار جاءت الأفكار الأولى للقومية الأفريقية، وإن كانت لم تظهر ناضجة إلا بعد المؤتمرات الأفريقية. في مانشستر عام ١٩٤٥ وانضم إليهم جورج بادمورو كوامى نيكروما وجومو كينياتا وتزعموا الحركات التحررية في أفريقية كلها.

لقد غيرت الحرب العالمية الصورة من أساسها؛ فقد تعلم الأفريقيون والأوروبيون أن الإمبراطورية الأوروبية ليست صخرة على سطح الأرض لا تتغير عبر التاريخ.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت حركة تحريرية انتهت باستقلال الهند وباكستان وبورما وإندونيسيا والهند الصينية، وقامت بعدها دول أفريقية تطالب بالشيء نفسه وهو الاستقلال أسوة بدول آسيا وتشق طريقها إلى هيئة الأمم المتحدة؛ حيث كونت دول آسيا مجموعة مناهضة للاستعمار وأيدها في ذلك جمهوريات أمريكا والدول الشيوعية.

وكانت الصدمة التي مُني بها الاستعمار في أفريقيا؛ فقد ترتب على احتلال الألمان لفرنسا انقسام الفرنسيون إلى أتباع فيشي وأتباع ديجول، فلما تبع الإداريون الفرنسيون في أفريقيا الشرقية حكومة فيشي وأخذوا يقلدون أسيادهم الألمان ويتبعونهم. تلقى كثير من شعوب أفريقيا الغربية الفرنسية صدمة عنيفة وبلغت تلك الصدمة ذروتها عندما أيدت مستعمرات أفريقيا الاستوائية وهي الأقل تقدما من أفريقيا الغربية ديجول وحكومة فرنسا الحرة، وذلك بتشجيع من فيلكس أيبوى حاكم تشاد وهو من أهالي جزر الهند الغربية ثم سرعان ما أصبح أيبوى حاكما عاما وتحت زعامته الوثابة أصبحت أفريقيا الفرنسية قاعدة ينطلق منها الجنود الأفريقيون والفرنسيون لتحرير شمالي أفريقيا من الجنود الألمان.

وفي سنة ١٩٤٤ في برازافيل، قرر ساسة فرنسا الحرة ورجال حكومة المستعمرات أنه يجب أن يشترك ممثلو أفريقيا في رسم التنظيم الجديد لفرنسا بعد الحرب. وبذلك أصبح الأفريقيون مواطنين فرنسيين قادرين على المشاركة في الانتخابات للبرلمان الفرنسي.

فرضت الحرب وما بعد الحرب توترا اقتصاديا واجتماعيا في ساحل

الذهب وفي نيجيريا، وهما أكثر الدول اتصالًا بالعالم الخارجي؛ فقد ترتب على الحرب نقص عام في منتجات المنطقة ومن ثم زيادة دخل المنتجين الأفريقيين والحكومة الاستعمارية نتيجة لرفع الأسعار كقانون العرض والطلب. كما أوصلت الحرب الأفريقيين بالعالم الخارجي والرأي العام والتيارات والأحداث العالمية؛ فقد خدم كثير من الجنود الأفريقيين على قدم المساواة مع الجنود البريطانيين وخضعوا للشروط والمعاملة التي يخضع لها البريطانيون، وخاصة في حملة بورما.

كما أن كثيرًا من الأفريقيين لم يروا الأوروبيين إلا كحكام أو مديرين للعمال الأفريقيين وقد تحطم كل ذلك. هذا وقد أثار ميثاق الأطلنطي وكذلك هيئة الأمم المتحدة واستقلال آسيا كثيرا من التكهنات والأحداث المتوقعة. ولكن ما إن انتهت الحرب حتى مني الأفريقيون بخيبة أمل سواء في المجال الشخصي أو العالمي. فقد شعر منتجو غربي أفريقيا بالخديعة؛ إذ أن النقص كان في السلع الاستهلاكية التي ينتجونها وأن المستوردين الأوروبيين استغلوا ذلك لمصلحتهم، كما أن الحكومات الاستعمارية ما زالت مصممة على جلب المستشارين والفنيين والمشرفين الأوروبيين وتلاشى ما كان متوقعًا من الاستعانة بالأفريقيين الذين بلغوا مستوى جديدا للحياة واكتسبوا مهارات وخبرة.

واشتعلت الثورة أولًا في ساحل الذهب، ففي سنة ١٩٤٨ قوطع التجار الأوروبيون ثم انتقلت هذه المقاطعة إلى المدن الرئيسية وقد سبق ذلك أن أحضر الزعيم دنكاه ورفاقه كوامى نيكروما من إنجلترا وذلك للمعارضة في تكوين وتنظيم حزب شعبي يؤيده الشعب ليطالب بالحكم

الذاتي وتوصلت التحريات الرسمية التي قامت بها الحكومة لتقصي أسباب هذة الثورة؛ إلى أن مرجع تلك الأسباب خيبة الأمل التي صدم بها شعب ساحل الذهب عندما وعد بأغلبية المجلس الاستشاري في الدستور الذي ناله ساحل الذهب منذ سنتين سابقتين ثم وأد هذا الوعد في المهد ثم أوصت تلك التحريات بضرورة الوصول السريع إلى تشكيل حكومة مسؤولة. وعلى ذلك عين الحاكم في سنة ١٩٤٩ مجلسًا من الأهالي لوضع دستور جديد.

اشتركت المدرسة القديمة للوطنيين في وضع هذا الدستور. ولكن نيكروما ورفاقه رفضوا تلك الحلول الوسط وطالبوا بالحكم المحلي في الحال وتبع الشعب نيكروما وأيده وسرعان ما تحول هذا التأييد إلى أن يكونوا جميعًا حزب الشعب. وفي أول انتخاب في ظل الدستور الجديد سنة ١٩٥١ كسب نيكروما أغلبية ساحقة وكان نيكروما في السجن في ذلك الوقت بتهمة التحريض ضد الحكومة. واضطر الحاكم الجديد للإفراج عن نيكروما وأعطى هو ورفاقه المراكز القيادية في الإدارة الجديدة، وبفضل نيكروما وحزبه تحولت ولاية ساحل الذهب إلى دولة غانا المستقلة وذلك ضمن نطاق الكومنولث في سنة ١٩٥٧.

ولما كانت الحكومة البريطانية تعلم يقينًا أنه إذا ما انكسر قيد الاستعمار في ساحل الذهب، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال المحافظة على الاستعمار في أفريقيا الغربية البريطانية. فالأمر لا يحتاج من الوطنيين في نيجيريا وسيراليون وجمبيا إلا أن يطالبوا بحقوقهم حتى تبدأ الإجراءات لتسير تلك المستعمرات في طريق الاستقلال.

وإذا ما كانت الخطى بطيئة، فإن مرد ذلك إلى الظروف الخاصة بكل منطقة، فمثلًا مساحة نيجيريا الشاسعة والاختلافات بين مناطقها الثلاثة الرئيسية في الشكل العام والثروة تحتاج إلى الدخول في اتحاد فيدرالي قبل إعلان الاستقلال التام سنة ١٩٦٠ وكانت مشكلة سيراليون الكبرى وجمبيا أن كلا منهما صغيرة وفقيرة بالمقارنة مع جيرانها.

وإنه لمن المشكوك فيه أن الحكومة البريطانية كانت تقدر التأثير العميق الذي أحدثته سياستها الجديدة في أفريقيا الغربية على غيرها من المناطق. طالما أن الأفريقيين الذين كانوا تحت الحكم البريطاني أصبحوا قادرين على تحمل مسؤولية إدارة شؤونهم. فلابد أن إخوانهم في المستعمرات الفرنسية قادرون على تحمل المسؤولية نفسها، وبذلك بدأت تتغير السياسة التي يسير عليها الوطنيين وسياسة فرنسا. وإن كانت خطوات السياسة الفرنسية بطيئة في حين كانت خطوات الوطنيين تسعى حثيثًا لتحقيق مطالبها. فقد قسمت فرنسا مستعمراتها إلى وحدات صغيرة، بحيث لا تستطيع أن تكون مستقلة أو تتخلص من السيطرة الفرنسية.

وبفضل سيكوتوري– وهو من سلالة ساموري وحزب التجمع الديمقراطي– تجمعت تلك الوحدات الصغيرة في اتجاه قوي قادر على الاستقلال عن فرنسا.

ثم جاءت الخطوة التالية سنة ١٩٥٨ من فرنسا، عندما عاد ديجول إلى الحكم نتيجة للأحداث الجارية في الجزائر، فأعطى ديجول كل الأقاليم الأفريقية الحرية في اختيار الاستقلال التام أو الحكم الذاتي كجمهوريات

منفصلة في مجموعة الدول الفرنسية. وبدا أن هذا العمل مقبول فيما عدا غينيا الذي رفض سيكورتوري الانسياق وراء هذا الرأي ونادى بالاقتراع ضد الدستور، فأجمعت عليه غينيا واستقلت.

وكان لتلك الخطوة رد فعل عميق؛ فقد تحطمت مجموعة الدول الفرنسية كما تصورها ديجول. وفي سنة ١٩٥٩ طالبت السنغال والسودان الفرنسي بالاستقلال الكامل داخل اتحاد فيدرالي مع مالي وعندما تم ذلك، شعر ساحل الذهب والنيجر وداهومي وفولتا العليا أنه يجب الذهاب إلى أفضل من هذا ونالت استقلالها خارج المجموعة الفرنسية. وما أن جاء عام ١٩٦٠، حتى كانت مستعمرات فرنسا في أفريقيا قد استقلت.

عندما أعلنت غينيا استقلالها، انسحبت الإدارة الفرنسية وأوقفت المساعدات الاقتصادية والمالية. ولم تجد غينيا أمامها إلا أن تطلب العودة والمساعدة من الخارج، فعرضت عليها روسيا وتشيكو سلوفاكيا والصين وألمانيا الشرقية مساعدتها. وجاء أسرع عرض بالمساعدة من غانا وسرعان ما دخلت غينيا وغانا في اتحاد. ومن ذلك يتضح أن نيكروما يرى في استقلال غينيا وسيلة لغاية أسمى؛ وهي تحرير أفريقيا من الاستعمار واتخاذ إجراءات نحو الوحدة بين شعوب أفريقيا.

وبهذه المناسبة، لم يقبل نيكروما أي سياسة تنتهي بالتفكك في غانا التي أعلن أنها جمهورية تحت نظام الحرب الواحد وهو حزب نيكروما ويجمع شملها شخصية كرئيس للجمهورية وأعلنت الجمهورية في عام ١٩٦٠.

وعلى ذلك يجب أن تتوحد الجهود وتتركز في الدولة لتوجه ضد

الاستعمار في أفريقيا كلها. واجتمعت دول أفريقيا المستقلة في أكرا سنة ١٩٥٨ وهي مصر والحبشة وغانا وغينيا وليبيريا ومراكش والسودان وتونس. وقد دعي ممثلو جنوبي أفريقيا ولكن الحكومة الأوروبية رفضت السماح لهم بحضور المؤتمر، إلا إذا دعيت الحكومة الاستعمارية نفسها. كما حضر المؤتمر ممثلون عن الحركات الوطنية التحررية لثمان وعشرين دولة أفريقية ما زالت تكافح الاستعمار.

وتولد عن هذا المؤتمر تنظيم دائم لتأييد ومساعدة الوطنيين المكافحين ضد الاستعمار. وقد صادف هذا القرار هوى في نفس الحكومة البريطانية التي كانت تحمل عصاها وتريد الرحيل عن أفريقيا الشرقية. ولذا فهي تتقبل المطالبة بالاستقلال؛ لأنه القدر المحتوم والنهاية الأكيدة للاستعمار وإن كانت بريطانيا ترى في وجود الأقلية الأوروبية والآسيوية وكذلك حاجة الأفريقيين في أوغندا وكينيا إلى الاتحاد؛ ما يؤجل إعلان الاستقلال ويسبب بعض العراقيل. وقد أعطت تنجانيقا درسًا فيما يجب أن يحدث، وبفضل زعيمها يوليوس أصبحت تنجانيقا رأس الحربة للحركة الاتحادية للحكومات المستقلة في أفريقيا الوسطى والشرقية.

وكانت بريطانيا قابضة بشدة في أفريقيا الوسطى؛ بسبب وجود اتحاد روديسيا ونياسالاند. لذا استعصت روديسيا الجنوبية على الحركة التحررية. في حين استجابت نياسالاند وبدأت عملية اعتقال السلطة للأفريقيين.

وشعرت الدول التي ما زالت تحت الحكم الأوروبي بشدة الحركة الجديدة؛ وهي انتقال الحكم، ومجموعة من الدول تزعمتها مصر وغينيا

وغانا رأت أن أفريقيا للأفريقيين ويجب استبعاد كل نفوذ أجنبي. وعلى ذلك، فإن حكومة باتريس لومومبا هي الحكومة الشرعية للكونغو[١٢]. وبعد مقتل لومومبا في كاتانجا، انتقدت هذه المجموعة من الدول الأمم المتحدة بشدة وافترضت بعض الدول مثل تونس ونيجيريا والسودان حلًّا وسطًا بتكوين حكومة ائتلافية تؤيدها الأغلبية البرلمانية، وقد لاقى هذا الاقتراح تأييد الجمعية العمومية. وازدادت الأمور تعقيدًا في سنة ١٩٦٠ باستقلال الأقاليم الفرنسية المجاورة للكونغو؛ إذ ساد الاعتقاد بأن الأمم المتحدة متحيزة في تدخلها ومن الأفضل ترك هذه المشكلات لمواطني الكونغو.

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من أزمة الكونغو في عام ١٩٦١؛ أن الأفريقيين لم يكونوا متحدين في أهوائهم وأفكارهم ولا يدرون معنى الاستقلال الأفريقي. وأكد ذلك انعقاد مؤتمرين سنة ١٩٦١ لدول أفريقيا المستقلة في الدار البيضاء وفي منروفيا وكل منهما منفصل عن الآخر.

ويعتقد زعماء غينيا وغانا، ومالي (مالي هي السودان الفرنسي سابقا) على الرغم من اعتمادها على فرنسا اقتصاديا، فإنها خرجت عن المجموعة الفرنسية وانضمت إلى وحدة غانا وغينيا ومعهم زعماء مراكش ومصر، يعتقدون بأن صراع أفريقيا نجح وحقق استقلال دولها باستثناء جنوبي أفريقيا وأفريقيا البرتغالية وتسعى هذه الدول إلى خلق وعي قومي أفريقي

---

(١٢) أغفل المؤلفان قصة اغتيال لومومبا ولم يوضحا العناصر الحقيقية التي اشتركت في اغتيال البطل الإفريقى سواء كانت عناصر كونغولية أو عناصر أوروبية أو من العناصر الأوروبية المستوطنة. فالمعروف أن اغتيال لومومبا كان من الأحداث السياسية في القارة التي اهتز لها الضمير العالمى عامة والضمير الإفريقى خاصة.

لمقاونة الاستعمار. كما تدعو إلى وحدة سياسية هي الولايات المتحدة الأفريقية. بحيث تكون من القوة لتحافظ على استقلال دولها وذلك بقدرتها على الحياد بين الكتلة الشرقية والغربية.

وترى مجموعة دول مونروفيا أن تحل مشاكلها الداخلية وتؤمن هذه المجموعة بضرورة التعاون مع دول أوروبا التي تعتمد في اقتصادياتها عليها اعتمادًا كليًّا.

أما المجموعة الأخرى، وعلى رأسها مصر وغانا وغينيا، فإنها تعمل على تنمية اقتصاديات البلاد وتقدم على ثورة اجتماعية لتكمل الثورة السياسية. وأهم ما يتميز به الحكم في هذه البلاد أنه انتقل لأيدي الطبقة المتوسطة، فقضت على الطبقة التي كانت تحترف السياسة وتحتكر اقتصاديات البلاد.